

بسم الله الرحمن الرحيم أهم الاعتبارات والإطار العام للدستور في الحالة السورية

د. حسين إبراهيم قطريب
2018/3/6

تعريف الدستور: هو القانون الأساسي للدولة، ويشمل أهم القواعد القانونية التي تنظم الحياة السياسية والسلطات ومبادئ ممارستها، وفصلها، وآليات انتقالها، والعلاقات في الدولة، وأهم الحقوق الأساسية للإنسان ومكونات المجتمع التي تعترف بها الدولة، سواء كان الدستور على شكل قواعد عرفية غير مكتوبة، وهي مجموعة القيم والمبادئ والسلوك الراسخة في المجتمع، ويعتبرها المجتمع ملزمة، أم على شكل وثيقة مكتوبة واضحة ومعتمدة ومتاحة للاطلاع عليها، تصدرها أعلى سلطة في الدولة، وهي السلطة التأسيسية الأصلية، وتجمع فيها أهم القواعد القانونية في الدولة، وتجعلها المصدر الرئيسي للقانون الدستوري.

ومن هذا التعريف للدستور يبرز في الحالة السورية سؤالان رئيسيان لا بد من الإجابة عليهما، وأخذ جوابهما بعين الاعتبار عند وضع الدستور الجديد لسورية المستقبل، وهما:

السؤال الأول: ماهي أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها في وضع الدستور الجديد لسورية؟

السؤال الثاني: ماهي الدولة الحديثة المنشودة في سورية المستقبل؟ (دولة العدالة والمساواة والتعددية التشاركية الموحدة)

ماهي أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها؟

يشكل الدستور القاعدة القانونية الأساسية للسلطة وللحياة السياسية والمجتمع في الدولة، وحتى يكون الدستور واقعياً، ولا يمثل حالة من التباعد والانفصام في المسار الواقعي الطبيعي للدولة، ويسبب حالة من الشعور بالظلمة وعدم الرضى والاستقرار، يجب مراعاة مجموعة من الاعتبارات

الهامة عند وضعه، ولا ينبغي أن يتم ذلك بمعزل عن دراسة الجدوى والملاءمة لإمكانية تطبيقه وفعالته، ومن أهم هذه الاعتبارات في الحالة السورية ما يلي:

1- **عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية:** لأن الدين الإسلامي الحنيف هو عقيدة راسخة لمعظم أبناء الشعب السوري، وهوية جامعة لهم، وتطبيق الشريعة الإسلامية أو اعتبارها المصدر الأساسي للتشريع، هو مطلب جماهيري عام، وشعار لمعظم قوى الثورة السورية، وفي حال اعتبرنا هذا المطلب مؤجلاً حالياً، بسبب التدخلات الخارجية، وبعض الإشكالات في الحالة الوطنية، فمخالفة نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية في الدستور السوري الجديد لسورية المستقبل لن تكون مقبولة.

2- **عدم مخالفة الأعراف والتقاليد السورية:** الأعراف والتقاليد هي عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ والسلوكيات الإيجابية، التي ألفها الناس، وباتت محببة إليهم، وملزمة لهم بشكل طوعي، ويعتبرونها جزءاً من الفضيلة، لذلك فإن مخالفتها تعد استنزافاً مؤلماً.

3- **الحالة الوطنية وتعدد الثقافات:** يتصف المجتمع السوري في ظل هويته العربية الإسلامية البارزة جداً بتعدد اثنياته وأديانه ومذاهبه وثقافته، نتيجة لوجود أقليات قومية ومذهبية لا يزيد مجموع المنتمين إليها عن 23% من مجموع السكان، كالعربيين والدروز والشيعية والأكراد والتركمان والمسيحيين، وأكبر هذه الأقليات هم العلويون ولا تتجاوز نسبتهم 11% من مجموع السكان.

إن الإقرار بالحقوق الثقافية لهذه الأقليات على مستوى الأفراد والجماعات في الإطار الوطني، يعد حقاً مشروعاً، يجب النص عليه في الدستور، والتعهد بحمايته.

إن تجاهل حقوق الأقليات وتهميشها وامتئان خصوصيتها يشكل عبئاً أمام اندماجها الثقافي والاجتماعي والسياسي في المجتمع السوري، وإن إدارة التنوع ضمن الإطار الوطني، تحتاج إلى نهج سياسي مؤسس على قيم العدالة والمساواة واحترام الدستور، وتعزيز روح المواطنة لدى جميع مكونات المجتمع.

وعندما تمر الدولة بظروف حساسة، وبتحولاتٍ سياسية كبرى، كما هي سورية حالياً، فإن العلاقة بينها وبين الأقليات، ستشكل تحدياً كبيراً لها ولنظامها السياسي، الأمر الذي يتطلب حكمة بالتصرف، والاعتراف بالتنوع، واحترام الحقوق المترتبة على ذلك.

وإن ضمان حقوق الأقليات، واحترام هوياتها وثقافتها الخاصة في سورية، لا يعني أبداً أن يكون على حساب الهوية العربية الإسلامية لسورية، فسورية جزء حيوي من أمتها العربية والإسلامية.

4- الحالة الاستبدادية التي عاشتها سورية: عاشت سورية حالة استبدادية فريدة من نوعها طيلة أكثر من خمسة عقود من الزمن، منذ أن وصل حزب البعث إلى السلطة بانقلاب عسكري في آذار من عام 1963م، واقتترنت الحالة الاستبدادية الوحشية، بحكم العائلة الواحدة، والطائفة الأقلية الواحدة، والحزب الحاكم الواحد، ووصلت حالة الاستبداد الأسيدي الطائفية البعثية بالشعب السوري إلى حالته التي هو عليها الآن، والتي لا تخفي مآسيها وعمق جروحها ونتائجها المستقبلية على أحد.

يجب أن يلحظ الدستور السوري الجديد هذه الحالة الاستبدادية التي مرت بها سورية، ويكفل عدم عودتها أو تكرارها، تحت أي غطاء أو ذريعة، ولا من خلال ما يعرف بالدولة العميقة أو الثورة المضادة.

5- تضحيات الشعب السوري: واكبت تضحيات الشعب السوري الحالة الاستبدادية الأسيدي الطائفية البعثية، منذ نشأتها قبل أكثر من خمسة عقود في عام 1963م، على المستوى المدني والعسكري، والمادي والمعنوي، وفي مجال القتل والتصفيات الجسدية والاعدامات الميدانية والمذابح الجماعية، والملاحقة والاعتقالات التعسفية والسجن والتعذيب، والنفي القسري، وانتهاك الأعراض والحرمان، ومصادرة الأملاك، والحرمان من الحقوق المدنية، وطالت هذه الممارسات الوحشية اللاإنسانية ملايين السوريين، وكان أبرز مظاهرها مذبحه حماه في

شباط عام 1982م، وما حدث خلال سنوات الثورة السورية منذ عام 2011م، وما زال يحدث بأشد الحالات والصور في غوطة دمشق وغيرها.

يجب ألا تغيب مواجهة أدوات هذه الجرائم وأساليبها عن الدستور السوري الجديد، وكذلك ما ترتب عليها معنوياً ومادياً.

6- موقع سورية الهام والاستراتيجي: تقع سورية في شرق البحر المتوسط، الذي يتوسط قارات العالم القديم الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا، ويعد من أهم الطرق التجارية البحرية في العالم، ويقع خلفها ظهير بري كبير يمتد إلى عمق قارة آسيا وأطرافها، نحو الشرق والشمال، كما تقع في جوار تركيا وفي ظلها، تلك الدولة الشقيقة المحورية الأكبر في المنطقة، والدولة ذات التاريخ المشترك والمصالح المشتركة والبعد الاستراتيجي مع سورية.

وسورية هي إحدى دول الطوق حول الكيان الصهيوني "جبهة مواجهة"، وأهم الدول العربية وأكبرها في إقليم بلاد الشام، وتملك بعداً تاريخياً وحضارياً في عاصمتها دمشق، عاصمة الخلافة الإسلامية الأموية.

وسورية خاصة وبلاد الشام عامة، تشكل خيمة مصالح مشتركة للدول الإقليمية والكبرى في العالم، كما تشكل محور توازن بينها، ومن خلال سورية يتحقق هذا التوازن في الشرق الأوسط، لأنها تشكل جدار صد عن بعض الدول، وجسر عبور لبعضها الآخر، وحلقة من حلقات الاتصال والوصول، وبوابة من بوابات الدخول.

لا شك أن سورية هي دولة مستقلة وعضو في هيئة الأمم المتحدة، وتحظى بمبدأ الاستقلالية الدستورية وحق اختيار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بكل حرية، إلا أن موقعها الهام انطلاقاً من مصحتها ومصالح الآخرين المشتركة معهم، يفرض عليها الكثير من الالتزامات، وخاصة في مجال احترام المعاهدات الدولية، والقانون الدولي.

ما هي الدولة الحديثة المنشودة في سورية المستقبل؟

الدولة ظاهرة جغرافية وتنظيم سياسي دستوري وقانوني، لحجم معين من السكان، يتوزعون فوق مساحة من الأرض، محددة بحدود واضحة، وخاضعة لسلطة سياسية ذات سيادة كاملة على مكوناتها وعناصرها كافة، الطبيعية والبشرية والسياسية والاقتصادية، ويدخل ضمن ذلك أجواؤها، ومياهها الإقليمية، إذا كانت من الدول المطلة على المسطحات المائية.

والدولة كوحدة سياسية هي الأكثر شيوعاً واعتماداً في العالم، والأكفاً استيعاباً للحياة السياسية وتنظيم المجتمعات البشرية، ووجود دستور لها يعد شرطاً لفرض هيبتها واستقرارها وتعزيز مكانتها وانتمائها للأسرة الدولية في هيئة الأمم المتحدة.

وتتباين الدول في حجمها وقوتها ومكانتها السياسية وقدرتها على التأثير والمساهمة في توجيه الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تجري في العالم، إلا أن عناصر بنائها واحدة، وهي التالية:

أولاً-حجم معين من السكان: يشكل السكان ركيزة محورية في عناصر بناء الدولة، فهم مادتها المتحركة، وقيمتها العليا، وأداتها في تنفيذ وظائفها، وينظر للسكان في بناء الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية من جوانب مختلفة أهمها ما يلي:

أ-الحجم: ويرتبط تأثيره في قوة الدولة ومكانتها إيجاباً أو سلباً، بموارد الدولة ومساحتها، فيكون بناء على ذلك ثلاثة أنواع هي:

1- الحجم الأمثل: وهو الحجم الذي يتناسب مع مساحة الدولة ومواردها، ويتوزع على أراضيها بغير ازدحام أو خلخلة.

2 – الحجم الزائد: وهو الحجم الزائد عن الطاقة الاستيعابية للمساحة، وعن كفاية الموارد.

3 – الحجم القليل: وهو الحجم الذي لا يغطي توزيعه مساحة الدولة.

ويتسبب الحجم الزائد للسكان بزيادة الضغط على استثمار الموارد واستهلاكها بصورة غير متوازنة، كما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، فيما يؤثر الحجم القليل للسكان على الوضع العام للدولة وخاصة في مجال الدفاع وضعف النشاط الاقتصادي.

ب- **التركيب السكاني:** والتركيب السكاني مصطلح متعدد المفاهيم، فقد يعني التركيب العرقي، أو التركيب الديني والمذهبي، أو التركيب العمري والنوعي، وكل مفاهيم التركيب السكاني تؤثر في قوة الدولة بصورة أو بأخرى، ولكن أبرزها هو التجانس أو عدم التجانس في التركيب العرقي والديني، لأن ذلك يشكل أموراً غالباً ما تثير المشاكل والاضطرابات والتحديات التي تواجه وحدة الدولة واستقرارها.

وينعكس تجانس أو اختلاف التركيب العرقي والديني أو المذهبي لسكان الدول في أمور بالغة الأهمية والتأثير في قوة الدولة وتماسكها، هي الآتي:

1- وحدة اللغة أو تعدد اللغات.

2- تجانس أو اختلاف الثقافة.

3- تشابه أو اختلاف العادات والتقاليد ونمط التفكير.

وتقسم الدول على أساس التركيب العرقي والديني والمذهبي إلى أربعة أنواع هي:

1- دول متجانسة عرقياً ودينياً وثقافياً.

2- دول غير متجانسة عرقياً ودينياً وثقافياً.

3- دول غالبية سكانها يجمعهم العرق والدين والثقافة مع وجود أقليات محدودة العدد، مبعثرة بين سكان الأغلبية، ولا تتمتع بحيز جغرافي متماسك.

4- دول غالبية سكانها يجمعهم العرق والدين والثقافة مع وجود أقلية متماسكة في حيز جغرافي واضح.

والدولة السورية تنتمي إلى النوعين الثالث والرابع في تركيبها السكاني، والغالبية العظمى من سكانها يجمع بينهم الدين والعرق والثقافة واللغة، ويوجد فيها أكثر من قومية، وأكثر من دين، وأكثر من مذهب، وأكثر من لغة، وهذا يعني إن لسورية هوية إسلامية عربية واضحة جداً، كما تعدد الخصوصيات الثقافية العرقية أو الدينية فيها، والإقرار بالحقوق الثقافية كاملة لا يعني

إلغاء الهوية العامة للدولة، لأن وجود الهوية والشعور بالانتماء إليها، يشكلان مصدر إلهام في مجالات الحياة كافة.

وحقوق الانسان أصبحت من المبادئ التي تحد إلى حد ما من الاستقلالية الدستورية للدول، فبموجب مؤتمر الأمم المتحدة في فيينا عام 1993م، باتت الدول الأعضاء في هيئة الأمم باتت ملزمة بالتأصيل لحقوق الانسان في دساتيرها، وأصبحت هذه الحقوق بموجب القانون الدولي مدخلاً قانونياً أو ذريعة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة.

ثانياً-مساحة من الأرض: تشكل امتداد الدولة وعمقها، ويتوزع عليها السكان، وتبسط الدولة سلطتها السياسية والإدارية فوقها، ولها حدود واضحة، سواء كانت تلك الحدود طبيعية أو سياسية، ومعترف بها دولياً أم متنازع عليها، وتتبع لها أجوائها، ومياهها الإقليمية، إذا كانت من المساحات المطلة على المسطحات المائية.

ويميز القانون الدولي في الإقليم البحري للدولة بدءاً من سواحلها ما يعرف بالمياه الداخلية، ثم المياه الإقليمية، ثم المنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية لمسافة 188 ميلاً اعتباراً من المياه الإقليمية، أما الفضاء الجوي للدولة فهو كل ما يعلو إقليمها البري ومياهها الإقليمية، وأعطيت مبدأ السيادة عليه في مؤتمر باريس عام 1919م، بشرط التزامها منح حق المرور الجوي للدول الأخرى فيه، وعززت اتفاقية شيكاغو مبدأ سيادة الدول على أجوائها بتاريخ 1944/9/7م، بالنص التالي: "الهواء عنصر تابع لإقليم كل دولة وخاضع لسيادتها الكاملة، مع الإقرار بوجود حريات خمس للطيران المدني، حق الطيران، وحق الهبوط، وحق التزود بالوقود، وحق حمل الركاب وانزالهم، وحق شحن البضائع وتفريغها"

ويرتبط دستور الدولة بمساحتها من خلال العديد من الأمور والاعتبارات الهامة، أهمها ما يلي:

1- السيادة والحدود الدولية والعمق الاستراتيجي.

2- المعابر البرية والمطارات والموانئ.

3- الأقاليم الإدارية وتوزيع السكان.

4- الموارد الطبيعية وطرق استغلالها.

5- التوزيع العادل للثروة.

6- التنمية المستدامة.

وكل ما سبق من معاني المساحة يرتبط بموارد الدولة واقتصادها بصورة أو بأخرى، والدولة التي تؤسس في قواعدها الدستورية والقانونية لاستغلال مواردها استغلالاً صحيحاً، تحقق قدرة إنتاجية كبيرة، تتجاوز قضية تلبية الحاجات الضرورية لشعبها إلى توفير إمكانية بناء الاقتصاد القوي الضامن، وحتى تصل الدولة إلى ذلك يجب أن تتصف بالآتي:

1- الإنفاق الجيد على البحوث العلمية والعلماء.

2- الإنفاق على التنمية الصناعية والزراعية.

3- الإنفاق على التنمية البشرية، وخاصة تنمية الأيدي العاملة الماهرة.

4- العمل على جذب رؤوس الأموال الخارجية والاستثمار في أراضيها، عبر تقديم الحوافز المغرية، وتوفير الشعور بالأمان للمستثمرين.

5- الإدارة الذكية القائمة على أفضل الكفاءات المتوفرة أو المستوردة.

6- استخدام أحدث أساليب الإنتاج المرتكزة على التقنيات التكنولوجية المتطورة.

ثالثاً- السلطة السياسية: أي السلطة ذات السيادة التي تتكون من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويفترض أن تكون سلطة الدولة متمثلة بشخصية دستورية قانونية لا بالأشخاص القائمين عليها، وتكون السيادة لها، لأن السلطة التي لا تمتلك السيادة لا تمثل دولة بالمعنى الدستوري القانوني، والسلطة التي لا تستند إلى الدستور والقانون ولا تمارس إجراءاتها بموجبه، فهي مجرد ظاهرة قوة غاشمة.

والسلطة ثلاث صفات أساسية: أصلية لا تتفرع من غيرها، نابعة من الدستور، عليا لا يوجد أي سلطة أخرى تعلوها أو تماثلها أو منافسة لها داخل حدود مساحة الدولة.

ويحدد النظام السياسي شكل العلاقة بين السلطة ودستور الدولة الذي تستند إليه، وتستمد منه مشروعيتها وقوتها، وتمارس إجراءاتها بموجبه، والنظام السياسي المتكامل على اختلاف معايير تصنيفه، هو تعبير عن مستوى معين من التفاعل والتأثير بين جانبيين:

1- الجانب الدستوري والقانوني في الدولة.

2- الجانب الواقعي والتطبيقي للحياة السياسية في الدولة.

ويمكن استعراض خصائص ثلاثة أنواع من الأنظمة السياسية وطبيعة السلطات السياسية فيها، هي الأكثر انتشاراً من بين أنواع الأنظمة السياسية، وقد يكون أحدها مرشحاً للتطبيق في سورية المستقبل، ومبدأ الفصل بين السلطات تدعو له معظم أنواع الأنظمة السياسية.

أ- النظام السياسي الرئاسي: وهو النظام المعمول به في سورية حالياً، بغض النظر عن الصورة التطبيقية المشوهة له، ويقوم النظام الرئاسي بشكل أساسي على مبدئين:

1- **التأويل الحاد لمبدأ الفصل بين السلطات،** التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويركز على الاستقلال الوظيفي والتخصص الوظيفي لها، حيث لا يمكن الجمع بين عضويتين من عضويتها، ولا يمكن لأية سلطة منها التدخل في وظيفة أو تخصص السلطة الأخرى.

2- **التوازن السلبي بين السلطات،** يعني وجود وسائل غير مباشرة للضغط والتأثير بين السلطات ولا تقوم على ممارسة فعل ينهي وجودها، بل على الامتناع والنقض لبعض صلاحياتها، كصلاحية الرئيس بممارسة حق النقض "الفيتو" على المشاريع القانونية للبرلمان، وبدوره البرلمان يستطيع تجاوز فيتو الرئيس بإجراء التصويت مرة ثانية على مشاريعه القانونية لإقرارها، ولكن بشرط الحصول على أغلبية ثلثي أعضائه، كما يستطيع البرلمان تعطيل

قرارات الرئيس في مجال إبرام المعاهدات وإعلان الحرب، ولكن لا يستطيع الرئيس والسلطة التنفيذية حل البرلمان، ولا يستطيع البرلمان إقالة الرئيس لأنه منتخب من الشعب.

ب-النظام السياسي البرلماني: وجود البرلمان في الدولة لا يعد دليلاً على وجود النظام البرلماني فيها، فالبرلمانات أو مجالس الشعب توجد في معظم دول العالم، والنظام البرلماني هو نظام سياسي يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

1- مبدأ الفصل المرن بين السلطات، والفصل المرن يعني إمكانية الجمع بين عضوية أكثر من سلطة والتداخل بين هياكلها الوظيفية والتعاون الوظيفي بينها، فعلى سبيل المثال: يكلف زعيم الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة وهو عضو في البرلمان، وتنتبثق الحكومة من الأغلبية البرلمانية ولا يوجد مانع دستوري من أن يكون بعضها أعضاء في البرلمان، ويقوم البرلمان بمنحها الثقة.

وللسلطة التنفيذية في النظام البرلماني حق التقدم بمشاريع القوانين واتخاذ المراسيم في أوقات العطلة البرلمانية، ويمكن أن تتمتع بتفويض تشريعي من البرلمان، وتتدخل في جدول أعماله، كما يحق للبرلمان متابعة عملها.

2- التوازن الإيجابي: ويعني وجود وسائل للضغط والتأثير بين السلطات عن طريق الفعل، مثل إمكانية إجبار السلطة التنفيذية على الاستقالة من قبل البرلمان، وإمكانية حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة من قبل السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى وسائل ضغط وتأثير مباشرة أخرى.

ت-النظام السياسي الفيدرالي: يتمثل في اتحاد دولتين أو أكثر، وتكوين هياكل وظيفية مشتركة بينها، خاصة ببعض الشؤون وليس كلها، كالرئاسة والخارجية والدفاع، أو بدولة فيدرالية مكونة من أقاليم فيدرالية تدير شؤونها الخاصة وترتبط بالدولة الاتحادية ببعض الشؤون، أما في المجال الداخلي فيكون لكل دولة أو إقليم فيدرالي دستور وبرلمان ونظام قطائي وتشريعات خاصة، ويتصف النظام الفيدرالي بمبادئ ثلاثة، هي:

1- **مبدأ التمثيل الأعلى والتفويض:** ويعني أن الدولة الاتحادية مفوضة عن أعضائها ببعض الشؤون ورؤيتها هي النافذة فيها، ودستورها هو من يوزع الاختصاصات الوظيفية بين الهيئات الفيدرالية، وله أن يفرض بعض المبادئ على الدول أو الأقاليم الأعضاء لتنص عليها في دساتيرها.

2- **مبدأ الاستقلالية:** ويعني أن لكل عضو في الاتحاد الفيدرالي صلاحياته الخاصة بشؤونه الداخلية، وله الحق في وضع دستوره الذي ينظم ممارسة سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية.

3- **مبدأ المشاركة:** ويعني حق الأعضاء الفيدراليين بالمشاركة في وضع الدستور الفيدرالي وبلورة الرؤية الاتحادية وسياستها العامة، ويتكون البرلمان الفيدرالي من مجلسين، مجلس فيدرالي يتم انتخابه على أساس حجم السكان في كل إقليم ودائرة انتخابية، ومجلس ممثلي الأقاليم الأعضاء في الاتحاد، ويمثل فيه الأعضاء الفيدراليين بالتساوي بغض النظر عن حجم السكان في الأقاليم.

والهيئات الوظيفية في النظام السياسي الفيدرالي يتكرر وجودها على مستوى الدولة الاتحادية والأقاليم الفيدرالية، فتكون فيها سلطة تأسيسية أصلية عليا ودستور وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية على مستوى الدولة الاتحادية وعلى مستوى أقاليمها، والدستور الفيدرالي يمثل الأساس القانوني لنشوء دولة الاتحاد الفيدرالي، ولا يمكن التعديل والاضافة عليه أو الحذف منه إلا من خلال الإرادة المشتركة للهيئات الفيدرالية والأقاليم الفيدرالية الأعضاء.

مبدأ الفصل بين السلطات: ويعني توزيع السلطة العليا للدولة على هيئات وظيفية متعددة، وإيجاد توازن وعلاقة منظمة بينها، يحولان دون تغول إحداها على الأخرى، وانفرادها بالسلطة والتصرف، ومبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ قديم جديد، حيث ذكر المفكر الفرنسي منسكيو في كتابه روح القوانين في عام 1747م، إن كل من يتولى السلطة محمول على إساءة استعمالها حتى يجد حدا يقف

عنده، ولو اجتمعت السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية في يد واحدة فإن الاستبداد سيسود، وأما إذا اجتمعت السلطات الثلاث في يد واحدة فسيضيع كل شيء.

وكما مر معنا سابقاً أن مبدأ الفصل بين السلطات يختلف مستوى تطبيقه من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، حيث يعتمد بعض الأنظمة مبدأ الفصل الحاد بين السلطات، وبعضها الآخر يعتمد مبدأ الفصل المرن بين السلطات.

رابعاً-الحياة السياسية والأحزاب: الحزب هو تجمع بشري سياسي منظم بهيكلية تنظيمية/وظيفية، يحمل رسالة إلى أبناء وطنه أو أمته أو العالم أجمع، ويمتلك رؤية استراتيجية تعبر عن مشروعه السياسي، ويسعى للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق أهدافه، ويحكم سلوكه مجموعة من المبادئ واللوائح التنظيمية.

ويمارس الحزب السياسي دوره في بناء الدولة الحديثة من موقع السلطة أو المعارضة، وعندما تنعدم التعددية السياسية ولا تشارك الأحزاب في بناء الدولة، ويسود الاستبداد، فإن هذه الحالة تؤسس لأزمات خانقة في المجتمع، تظهر صورها وتبرز بما يلي:

- 1- تفاقم مشاكل العدالة الاجتماعية والشعور بعدم الرضى عن السلطة السياسية.
- 2- وجود فجوة وانعدام ثقة بين المجتمع والسلطة.
- 3- نشوء البرجوازية البيروقراطية، وتحكمها بمنافع الدولة ومفاصلها.
- 4- استعصاء في حالة التحول إلى ممارسة الديمقراطية.
- 5- ضعف الروابط الوطنية والميل نحو العنف المسلح.

والتعددية السياسية من أبرز ملامح الحياة السياسية الرائدة التي تفضي إلى بناء دولة حديثة متماسكة قوية مستقرة، ولا دولة مدنية حديثة بدون أحزاب فاعلة، ولا تنحصر أهمية التعددية السياسية بوجود الأحزاب السياسية فقط، وإنما بفاعلية الأحزاب وقدرتها على التأثير في السياسة العامة للدولة، وللوصول إلى تعددية سياسية فاعلة لا بد من توافر ما يلي:

1- وجود دستور يضمن الحرية السياسية داخل السلطة وخارجها، ويلغي مظاهر القمع وأدواته القسرية، التي تحد من نشاط الأحزاب ومن قدرتها على فرض التداول السلمي للسلطة والرقابة عليها، وينظم العلاقات السياسية داخل الدولة:

أ- علاقة الدولة بالأحزاب السياسية.

ب- علاقة الأحزاب السياسية بالدولة.

ت- علاقة الأحزاب السياسية مع بعضها البعض.

ث- شؤون المستقلين والمرأة والطلبة ومنظمات المجتمع المدني.

2- وجود ثقافة سياسية تكرس قيمة فعلية للمعارضة، وترفض التدجين أو التهجين للأحزاب السياسية والجمعيات المدنية.

3- وجود صحافة حرة قادرة على نشر البرامج السياسية للأحزاب.

خامساً- منظومة العلاقات: يتجه العالم نحو العولمة وإزالة العقبات التي تفرضها الحدود

السياسية بين الدول، ونحو بناء الشراكات الاستراتيجية، والتكتلات الاقتصادية، والأسواق المشتركة، وستصبح الدول بحاجة إلى تنظيم علاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية أكثر فأكثر، لذلك لابد من العناية والتأصيل الدستوري لمنظومة العلاقات الدولية بما يخدم مصالح الدولة ويحفظ حقوقها، وذلك ضمن محاور رئيسية عدة، هي التالية:

1- محور العلاقات السياسية الدولية.

2- محور العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

3- محور تنظيم الشراكات الاستراتيجية والانتماء للتكتلات الاقتصادية.

4- محور العلاقات مع الأمم المتحدة وهيئاتها المتفرعة عنها.

خلاصة:

يشكل الدستور القاعدة القانونية الأساسية للسلطة وللحياة السياسية والمجتمع في الدولة، وحتى يكون الدستور واقعياً، يجب مراعاة مجموعة من الاعتبارات الهامة عند وضعه، من أهمها في الحالة السورية ما يلي:

- 1- عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.
- 2- عدم مخالفة الأعراف والتقاليد السورية.
- 3- الحالة الوطنية وتعدد الثقافات.
- 4- الحالة الاستبدادية التي عاشتها سورية.
- 5- تضحيات الشعب السوري في مواجهة الحالة الاستبدادية.
- 6- موقع سورية الهام والاستراتيجي.

والدولة ظاهرة جغرافية تتكون من عناصر عدة يمكن أن تشكل الإطار العام للدستور، وهي:
أولاً- حجم معين من السكان: ويشكل السكان ركيزة محورية في عناصر بناء الدولة، فهم مادتها المتحركة، وقيمتها العليا، وأداتها في تنفيذ وظائفها، وتقسّم الدول على أساس تركيبها العرقي والديني والمذهبي إلى أربعة أنواع هي:

- 1- دول متجانسة عرقياً ودينياً وثقافياً.
- 2- دول غير متجانسة عرقياً ودينياً وثقافياً.
- 3- دول غالبية سكانها يجمعهم العرق والدين والثقافة مع وجود أقليات محدودة العدد، مبعثرة بين سكان الأغلبية، ولا تتمتع بحيز جغرافي متماسك.
- 4- دول غالبية سكانها يجمعهم العرق والدين والثقافة مع وجود أقلية متماسكة في حيز جغرافي واضح.

والدولة السورية تنتمي إلى النوعين الثالث والرابع في تركيبها السكاني، والغالبية العظمى من سكانها يجمع بينهم الدين والعرق والثقافة واللغة، ويوجد فيها أكثر من قومية، وأكثر من دين، وأكثر من

مذهب، وأكثر من لغة، وهذا يعني إن لسورية هوية إسلامية عربية واضحة جداً، كما تعدد الخصوصيات الثقافية العرقية أو الدينية فيها، والإقرار بالحقوق الثقافية كاملة لا يعني إلغاء الهوية العامة للدولة، لأن وجود الهوية والشعور بالانتماء إليها، يشكلان مصدر إلهام في مجالات الحياة كافة.

ثانياً-مساحة من الأرض: تشكل المساحة امتداد الدولة وعمقها، ويرتبط دستور الدولة بمساحتها من خلال العديد من الأمور والاعتبارات الهامة، يجب التأكيد الدستوري لها، وأهمها ما يلي:

1- السيادة والحدود الدولية والعمق الاستراتيجي.

2- المعابر البرية والمطارات والموانئ.

3- الأقاليم الإدارية وتوزيع السكان.

4- الموارد الطبيعية وطرق استغلالها.

5- التوزيع العادل للثروة.

6- التنمية المستدامة.

ثالثاً-السلطة السياسية: أي السلطة ذات السيادة التي تتكون من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويفترض أن تكون سلطة الدولة متمثلة بشخصية دستورية قانونية لا بالأشخاص القائمين عليها، وتكون السيادة لها، وللسلطة السياسية صفات أساسية ثلاث: أصلية لا تتفرع من غيرها، ونابعة من الدستور، وعلياً لا يوجد سلطة أخرى تعلوها أو تماثلها أو تنافسها، ويحدد النظام السياسي شكل العلاقة بين السلطة ودستور الدولة الذي تستند إليه.

رابعاً-الحياة السياسية والأحزاب: التعددية السياسية من أبرز ملامح الحياة السياسية الراشدة التي تفضي إلى بناء دولة حديثة متماسكة قوية مستقرة، ولا تنحصر أهمية التعددية السياسية بوجود الأحزاب السياسية فقط، وإنما بفاعلية الأحزاب وقدرتها على التأثير في السياسة العامة للدولة، ووجود دستور يضمن الحرية السياسية داخل السلطة وخارجها، ويلغي كل مظاهر القمع وأدواته القسرية،

التي تحد من نشاط الأحزاب ومن قدرتها على فرض التداول السلمي للسلطة والرقابة عليها، وينظم العلاقات السياسية داخل الدولة:

1- علاقة الدولة بالأحزاب السياسية.

2- علاقة الأحزاب السياسية بالدولة.

3- علاقة الأحزاب السياسية مع بعضها البعض.

4- شؤون المستقلين والمرأة والطلبة ومنظمات المجتمع المدني.

خامساً- منظومة العلاقات الدولية: يتجه العالم نحو العولمة، وبناء الشراكات الاستراتيجية، والتكتلات الاقتصادية، والأسواق المشتركة، وستصبح الدول بحاجة إلى تنظيم علاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية أكثر فأكثر، لذلك لا بد من العناية والتأصيل الدستوري لمنظومة العلاقات الدولية بما يخدم مصالح الدولة ويحفظ حقوقها، وذلك ضمن محاور رئيسية عدة، هي التالية:

1- محور العلاقات السياسية الدولية.

2- محور العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

3- محور تنظيم الشراكات الاستراتيجية والانتماء للتكتلات الاقتصادية.

4- محور العلاقات مع الأمم المتحدة وهيئاتها المتفرعة عنها.